

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير القانون الرقمي



عنوان البحث

كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء:

الكفاءة والمخاطر القانونية

How to use artificial intelligence in the judiciary: Efficiency and legal risks

إعداد الطالب/

سمراء محمد حلواني

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

المحتويات:

٢.....	مقدمة:
٣.....	مشكلة الدراسة:
٥.....	أهمية الدراسة:
٦.....	أهداف الدراسة:
٨.....	تساؤلات الدراسة
١١.....	فروض الدراسة:
١٣.....	الدراسات السابقة:
١٤.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
١٧.....	المنهجية وطرق البحث:
٢٠.....	أدوات الدراسة :
٢١.....	حدود الدراسة :
٢٣.....	المراجع.....
٢٤.....	المراجع الأجنبية.....

مقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة ثورة تكنولوجية غير مسبوقة، تجاوزت حدود الصناعات التقليدية إلى عمق مؤسسات الدولة ووظائفها الحيوية. ولعلّ الذكاء الاصطناعي يمثل أبرز معالم هذه الثورة، إذ أصبح يوظف اليوم في قطاعات متعددة كالإقتصاد، والتعليم، والأمن، بل وامتد أثره إلى القطاع القضائي الذي يُعد من أكثر القطاعات حساسية وأهمية في حياة الأفراد والمجتمعات. فالذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية لتحليل البيانات أو دعم القرار، بل تطور ليكون شريكاً محتملاً في عملية تحقيق العدالة ذاتها، عبر المساعدة في تصنيف القضايا، وتوقع الأحكام، وتحليل السوابق القضائية، وتبسيط الإجراءات الإدارية داخل المحاكم.

في هذا الإطار، تسعى المملكة العربية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠ إلى تحقيق تحول رقمي شامل في مختلف مؤسساتها، ومن ضمنها المنظومة العدلية، التي تشهد جهوداً متواصلة لتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات القضائية. فقد بدأت وزارة العدل السعودية في تبني العديد من المبادرات الرقمية مثل "محاكم ناجز" و"صك إلكتروني" و"التوثيق عن بُعد"، وهي خطوات تمهّد تدريجياً نحو استخدام أوسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، سواء على مستوى جمع البيانات أو إصدار القرارات للمساعدة

ومع هذا التطور، تبرز الحاجة الماسة إلى دراسة الأبعاد القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، لما يحمله من فرص ومخاطر في آن واحد.

إن من أبرز فوائد استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء رفع كفاءة الأداء وتسريع عملية التقاضي وخفض التكاليف التشغيلية للمحاكم، إضافة إلى المساعدة في ضمان الاتساق في إصدار الأحكام من خلال تحليل آلاف القضايا السابقة بقدرة تتجاوز حدود الإنسان. إلا أن هذه الفوائد تقابلها تحديات قانونية معقدة، تتمثل في مدى موثوقية الخوارزميات، واحتمال انحياز الأنظمة الذكية في التقييم أو التوصية، فضلاً عن التساؤلات الجوهرية حول المسؤولية القانونية في حال وقوع خطأ تقني أو إصدار توصية غير عادلة. فالقضاء ليس مجرد عملية إدارية أو حسابية يمكن للألة أن تنفذها، بل هو عملية إنسانية قائمة على القيم، والاجتهاد، والموازنة بين العدالة والرحمة، وهو ما يجعل الدمج بين التقنية والإنسان في هذا المجال مسألة دقيقة تستدعي تنظيمًا تشريعيًا متوازنًا.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في بحث كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية السعودية بما يحقق الكفاءة والشفافية دون المساس بمبادئ العدالة والحقوق الأساسية. وتهدف الرسالة إلى تحليل واقع التحول الرقمي في القضاء السعودي، وتقييم مدى جاهزية البيئة التشريعية لاستيعاب تطبيقات الذكاء الاصطناعي، واستعراض النماذج الدولية في هذا المجال، ثم استنباط الإطار القانوني الأمثل الذي يحقق الموازنة بين التطور التقني وصيانة القيم القانونية الأصيلة.

كما تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المحورية، أبرزها:

- إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تعزيز كفاءة القضاء السعودي؟
- ما هي المخاطر القانونية والأخلاقية المحتملة عند استخدامه في إصدار الأحكام أو التوصيات القضائية؟
- وهل يحتاج النظام القضائي في المملكة إلى تشريعات جديدة تنظم استخدام هذه التقنيات؟

إن معالجة هذه التساؤلات تمثل خطوة أساسية نحو بناء قضاء ذكي آمن قانونياً، يعتمد على الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة للقاضي وليس بديلاً عنه، ويعكس في الوقت ذاته القيم الشرعية والإنسانية التي تقوم عليها العدالة في المملكة العربية السعودية. ومن خلال هذه الدراسة سيتم توضيح الحدود الدقيقة بين الكفاءة التقنية والمخاطر القانونية، واقتراح ضوابط تشريعية وأخلاقية تضمن أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء وسيلة لتطوير العدالة لا لتقويضها.

مشكلة الدراسة:

في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي من أبرز أدوات التطوير التي تمسّ جميع المجالات، بما في ذلك المجال القضائي، الذي يُعدّ من أكثر المجالات حساسية وتأثيراً في حياة الأفراد والمجتمع. فالقضاء هو الضامن الأساسي للحقوق، والمعبّر الحقيقي عن مبدأ سيادة القانون، وأي تدخل تكنولوجي في آلياته يتطلب توازناً دقيقاً بين تحقيق الكفاءة والحفاظ على العدالة. ومع أن الذكاء الاصطناعي يُبشّر بتحقيق قفزة نوعية في تسريع سير القضايا وتحليل السوابق القضائية

وتخفيض التكاليف الإدارية، إلا أنه في المقابل يثير تساؤلات قانونية وأخلاقية عميقة تتعلق بمدى موثوقيته وشرعية استخدامه داخل منظومة العدالة.

وتكمن المشكلة الجوهرية في أن القضاء يقوم على التقدير البشري والاجتهاد العقلي المبني على القيم والمبادئ الشرعية والقانونية، بينما يعتمد الذكاء الاصطناعي على الخوارزميات والبرمجة الإحصائية التي قد تُخضع العدالة لمنطق رقمي جامد لا يراعي الفروق الإنسانية بين القضايا. هذا التناقض بين الطبيعة البشرية للقضاء والطبيعة التقنية للذكاء الاصطناعي يخلق إشكالية مزدوجة: الأولى تتعلق بمدى إمكانية دمج الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي دون الإخلال بجوهر العدالة، والثانية ترتبط بالمخاطر القانونية التي قد تترتب على الأخطاء أو الانحيازات الناتجة عن استخدامه.

في المملكة العربية السعودية، تشهد المنظومة العدلية نقلة نوعية ضمن أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تعزيز التحول الرقمي في الخدمات القضائية والإدارية. وقد بدأت وزارة العدل في تطبيق أنظمة إلكترونية متقدمة مثل منصة “ناجز” و”التوثيق الإلكتروني” و”العقود الرقمية”، وهي خطوات أولية تمهد نحو مستقبل قد يشهد إدخال أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القضائية أو تقديم المساعدة في صياغة الأحكام أو التوصيات القانونية. لكن رغم هذا التطور، لا يزال الإطار القانوني والتنظيمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتأصيل، إذ لا توجد بعد تشريعات واضحة تحدد حدود مسؤولية الأنظمة الذكية أو تضمن حماية حقوق المتقاضين في حال وقوع خطأ تقني أو تحيز خوارزمي.

ويزيد من حدة المشكلة أن الذكاء الاصطناعي يتعلم من البيانات، وهذه البيانات قد تحتوي على أنماط وأحكام سابقة تتضمن توجهات أو ممارسات قضائية غير دقيقة أو غير متوازنة، مما قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الانحياز البشري بطريقة آلية. كما أن الاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ قرارات أو إصدار توصيات قضائية يثير تساؤلات حول الشفافية وحقوق الأطراف في معرفة الأسس التي بني عليها القرار، وهو أمر يمس مبدأ العلانية والحق في الدفاع المكفول قانوناً.

ومن ناحية أخرى، تُطرح مشكلة المسؤولية القانونية: فإذا صدر قرار قضائي أو توصية خاطئة بناءً على تحليل الذكاء الاصطناعي، فمن يتحمل المسؤولية؟ هل هي الجهة المطورة للنظام؟ أم القاضي الذي استخدمه؟ أم المؤسسة العدلية نفسها؟ هذا الغموض في تحديد المسؤوليات يعكس الحاجة الماسة إلى وضع تشريعات دقيقة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء وتحدد حدوده وضوابطه بشكل يحافظ على الثقة العامة في المنظومة القضائية. ومن هنا، تتبلور مشكلة الدراسة الأساسية في التساؤل الآتي:

كيف يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي بما يحقق الكفاءة والسرعة في الأداء دون الإخلال بالمبادئ القانونية والضمانات العدلية، مع الحد من المخاطر القانونية والأخلاقية التي قد تنشأ عن استخدام هذه التقنيات؟

ويشتق من هذا التساؤل عدد من المشكلات الفرعية، منها:

١. ما مدى جاهزية البيئة القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية لاستيعاب استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء؟
٢. ما هي الجوانب القانونية والأخلاقية التي يجب مراعاتها عند تصميم أو تطبيق الأنظمة الذكية في المجال العدلي؟

٣. كيف يمكن تحقيق التوازن بين الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتحقيق مبدأ العدالة الإنسانية؟

٤. ما مدى إمكانية تحميل المسؤولية القانونية عن الأخطاء التقنية التي قد تؤثر على نتائج القضايا؟

إن هذه الإشكالات تمثل تحدياً حقيقياً أمام صنّاع القرار في المملكة، وتؤكد الحاجة إلى دراسات متعمقة تضع إطاراً تشريعياً متوازناً يضمن الاستفادة القصوى من إمكانيات الذكاء الاصطناعي دون المساس بقدسية القضاء وعدالته. فالتقنية مهما بلغت من تطور، تبقى مجرد أداة، بينما تبقى العدالة مسؤولية إنسانية سامية لا يمكن تفويضها كلياً إلى الخوارزميات.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من طبيعه الموضوع، وهو استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، باعتباره من أكثر الموضوعات حداثة وإثارة للجدل في المجالين القانوني والتقني. فالذكاء الاصطناعي لم يعد ترفاً علمياً أو خياراً مستقبلياً، بل أصبح واقعاً عملياً يؤثر على طريقة إدارة العدالة واتخاذ القرار القضائي في عدد متزايد من الدول. وتتضاعف هذه الأهمية في المملكة العربية السعودية في ظل سعيها الحثيث لتحقيق التحول الرقمي الشامل ضمن رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز جودة الخدمات العامة، ومن بينها الخدمات العدلية والقضائية.

لقد بدأت المملكة بالفعل خطوات ملموسة في رقمنة القضاء من خلال مشاريع ضخمة مثل منصة “ناجز”، والمحاكم الإلكترونية، وخدمة التوثيق الرقمي، واستخدام الأنظمة الذكية في أرشفة القضايا ومتابعتها. هذه الإنجازات التكنولوجية فتحت الباب أمام نقاش واسع حول المرحلة التالية، وهي إدخال الذكاء الاصطناعي كعنصر فاعل في مساعدة القضاة على دراسة الملفات واتخاذ القرارات. وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة، فهي تأتي لتسد فجوة معرفية وتشريعية حول كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي داخل الإطار القانوني والقضائي السعودي دون المساس بمبادئ العدالة والحياد.

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسعى إلى بناء أساس نظري وتحليلي متكامل يوضح العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والعدالة، من خلال دراسة التجارب الدولية ومقارنتها بالبيئة القانونية السعودية. كما تهدف إلى تحديد المفاهيم والضوابط التي تحكم عمل الأنظمة الذكية في المجال القضائي، وتوضيح الملامح التشريعية التي ينبغي أن تتوافر في حال اعتماد هذه التقنيات بشكل رسمي داخل المحاكم. إن هذه الدراسة تسهم في إثراء المكتبة القانونية السعودية والعربية ببحث متخصص يجمع بين البعد القانوني والبعد التقني، في وقتٍ تتسارع فيه وتيرة التحول الرقمي في القطاعات الحكومية، وتزداد الحاجة إلى دراسات تجمع بين المعرفة الشرعية والتقنية لضمان التوافق بين التقدم التكنولوجي وأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ النظام القضائي الوطني.

أما من الناحية التطبيقية، فتبرز أهمية الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها وتوصياتها في تطوير التشريعات واللوائح القضائية ذات الصلة باستخدام الذكاء الاصطناعي. فهي تقدم إطاراً عملياً يمكن أن تعتمد عليه وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وهيئة البيانات والذكاء الاصطناعي “سدايا” عند وضع ضوابط تنظيمية دقيقة تضمن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي داخل النظام القضائي. كما يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في تعزيز الثقة المجتمعية في التحول الرقمي للعدالة، عبر التأكيد على أن التقنية ليست بديلاً عن القاضي أو العدالة الإنسانية، بل هي أداة مساعدة لتقليل الأخطاء وتسريع الإجراءات وتحسين جودة الأحكام.

ومن الجوانب المهمة أيضاً أن الدراسة تفتح الباب أمام مناقشة الإطار الأخلاقي لمسؤولية الذكاء الاصطناعي في القضاء، وهو موضوع حديث على المستوى الدولي. فالبحث في مدى مشروعية استخدام الخوارزميات في تحليل القضايا أو تقديم التوصيات القانونية يمسّ مفاهيم عميقة مثل حرية القاضي في الاجتهاد، واستقلال القضاء، ومبدأ المساواة أمام القانون. إن إيضاح هذه الجوانب يمنح المشرّعين والمختصين فهماً أدقّ للتحديات المقبلة، ويساعدهم في صياغة تشريعات مرنة تجمع بين الابتكار التقني وحماية القيم العدلية الراسخة.

كذلك تسهم الدراسة في رفع وعي العاملين في القطاع العدلي من قضاة ومستشارين قانونيين وموظفين إداريين حول آليات استخدام الذكاء الاصطناعي، وحدوده القانونية، وضوابطه الأخلاقية. فهي توفّر مرجعاً علمياً يوضح مَنْ المسؤول عن الأخطاء التقنية، وكيف يمكن ضمان الشفافية في عمل الأنظمة الذكية، وما هي المعايير التي ينبغي اعتمادها لاختبار موثوقية الخوارزميات قبل تطبيقها في بيئة حساسة كالقضاء.

ومن جانب آخر، تحمل الدراسة أهمية استراتيجية في سياق التنمية الوطنية، إذ إن تحسين كفاءة القضاء باستخدام الذكاء الاصطناعي ينعكس إيجاباً على بيئة الاستثمار، ويزيد من ثقة الشركات الأجنبية والمحلية في النظام القضائي السعودي، كونه قادراً على حسم النزاعات بسرعة وفعالية دون الإخلال بحقوق الأطراف.

هذا الدور المحوري يجعل الدراسة مساهمة مباشرة في دعم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بتحقيق العدالة الناجزة وتعزيز الشفافية في القطاعات الحكومية.

وبناءً على ما سبق، فإن أهمية هذه الدراسة يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط محورية:

١. أهمية علمية وتشريعية: إذ تقدم إطاراً نظرياً ومنهجياً متكاملاً لفهم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقضاء، وتسهم في تطوير الفكر القانوني حول التنظيم التشريعي للتقنيات الحديثة.
٢. أهمية تطبيقية ومؤسسية: حيث تمكّن الجهات العدلية والتنظيمية من الاستفادة من مخرجات الدراسة في وضع سياسات وضوابط دقيقة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بما يضمن العدالة والشفافية.
٣. أهمية وطنية وتنموية: كونها تدعم أهداف التحول الرقمي في المملكة وتساهم في بناء نظام قضائي ذكي ومتطور يواكب تطلعات الدولة في تحقيق العدالة الفعالة والمستدامة.

أهداف الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعاً حديثاً ومعقداً يجمع بين الجانب القانوني والتقني في آن واحد، وهو موضوع استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء. لقد أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز ملامح الثورة الصناعية الرابعة، وبدأت تطبيقاته تمتد إلى مجالات كانت حتى وقت قريب حكرًا على الإنسان، مثل اتخاذ القرار القانوني والقضائي. ومع هذا التقدم الكبير، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بكيفية التوفيق بين متطلبات الكفاءة التقنية وضمان العدالة الإنسانية. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في سعيها إلى تحليل هذا التفاعل الدقيق بين التقنية والقانون، وتوضيح انعكاساته على مستقبل العدالة في المملكة العربية السعودية.

إن التحول الرقمي في القضاء السعودي يشكل محوراً رئيسياً ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تهدف إلى بناء نظام عدلي حديث يعتمد على التكنولوجيا لتسهيل الوصول إلى العدالة وتحقيق السرعة في البت بالقضايا. وقد حققت المملكة خطوات ملموسة في هذا المجال من خلال إنشاء منصات رقمية متقدمة مثل “ناجز”، و”التوثيق الإلكتروني”، و”العقود الذكية”، وهي خطوات تمهيدية نحو إدخال الذكاء الاصطناعي في بيئة القضاء. غير أن هذا التحول يستدعي إطاراً علمياً وقانونياً متكاملًا يحدد حدود استخدام الذكاء الاصطناعي وضماناته، ويوازن بين التطور التقني والمبادئ القانونية والشرعية التي يقوم عليها القضاء السعودي.

وهنا تكمن أهمية الدراسة، إذ إنها تحاول سدّ الفراغ المعرفي في هذا المجال من خلال تقديم رؤية علمية متوازنة توضح كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخدم القضاء دون أن يهيمن عليه أو ينتقص من حياده.

من الناحية العلمية والفكرية، تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية إلى حقل الدراسات القانونية المعاصرة، إذ تسهم في إثراء الفكر القانوني العربي والسعودي من خلال تحليل أبعاد جديدة لم يسبق تناولها بعمق في الأدبيات المحلية. فهي تقدم تصورًا نظريًا حول إطار قانوني منظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم، وتناقش حدود المسؤولية القانونية الناتجة عن أخطاء الأنظمة الذكية، ومدى توافق هذه التطبيقات مع المبادئ الشرعية والنظامية القائمة في المملكة. كما تسعى إلى بيان أوجه الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، مع مراعاة الخصوصية التشريعية والقضائية السعودية. ومن ثم، فإن الدراسة تشكل جسرًا بين القانون والتقنية، وتفتح آفاقًا بحثية جديدة أمام الباحثين في القانون والقضاء والتقنيات الحديثة.

أما من الناحية العملية والتطبيقية، فإن أهمية الدراسة تكمن في ما يمكن أن تقدمه من نتائج وتوصيات عملية يمكن للجهات العدلية والتنظيمية في المملكة الاستفادة منها عند إعداد السياسات المستقبلية الخاصة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. فوزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، وهيئة الذكاء الاصطناعي “سدايا”، جميعها في حاجة إلى أطر واضحة لتنظيم التعامل مع البيانات القضائية، وتحديد ضوابط عمل الأنظمة الذكية بما يحمي سرية المعلومات، ويمنع أي انحياز تقني أو استغلال غير مشروع لها.

كما يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في وضع معايير مهنية وتدريبية جديدة للقضاة وموظفي المحاكم حول كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل آمن وفعال، مما يسهم في رفع كفاءة الجهاز القضائي ويزيد من سرعة إنجاز القضايا مع الحفاظ على جودة الأحكام.

وتظهر أهمية هذه الدراسة كذلك في البعد الاجتماعي والاقتصادي الذي تمثله، إذ إن تطوير القضاء باستخدام الذكاء الاصطناعي يسهم في تعزيز الثقة العامة في العدالة، ويؤدي إلى تحسين بيئة الاستثمار في المملكة من خلال تسريع وتسوية النزاعات التجارية بشكل أكثر دقة وشفافية. كما أن تحقيق العدالة الناجزة بأسلوب تقني حديث يعزز صورة المملكة كدولة رائدة في التحول الرقمي وحوكمة البيانات. وبذلك فإن نتائج هذه الدراسة لا تقتصر على الجانب القانوني فقط، بل تمتد آثارها إلى الجوانب الاقتصادية والتنموية، انسجامًا مع توجهات الدولة نحو القضاء الذكي والتحول الرقمي الشامل.

ومن جانب آخر، تحمل الدراسة أهمية أخلاقية وتشريعية بالغة، إذ إنها تثير قضايا أساسية تتعلق بمسؤولية القرارات التي تصدرها الأنظمة الذكية، ومدى مشروعية الاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ الأحكام أو إصدار التوصيات. فالقضاء هو ميدان العدالة الإنسانية التي تقوم على الاجتهاد والضمير، ومن ثم فإن إدخال الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يتطلب ضبطاً دقيقاً يضمن عدم المساس بالمبادئ الشرعية أو انتقاص سلطة القاضي البشري.

ومن خلال هذه الزاوية، تمثل الدراسة نداءً لتكامل الإنسان والتقنية في خدمة العدالة، بحيث يكون الذكاء الاصطناعي معيّنًا على تحقيق العدل لا بديلاً عنه.

ختامًا، فإن أهمية هذه الدراسة تتجسد في كونها تسعى إلى:

١. تقديم إطار نظري متكامل يوضح مفهوم الذكاء الاصطناعي القضائي ومجالات تطبيقه في النظام السعودي.
٢. تحليل المخاطر القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام القضائية.
٣. وضع أسس تشريعية واقتراح ضوابط تنظيمية تضمن الاستخدام الآمن والعاال للذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية.
٤. المساهمة في دعم أهداف رؤية ٢٠٣٠ في مجال التحول الرقمي والحوكمة التقنية للقطاع العاالي.

إن هذه الدراسة ليست مجرد تحليل أكاديمي نظري، بل خطوة عملية نحو تأسيس بيئة قضائية رقمية متوازنة، تحافظ على روح العدالة الإنسانية وتستفيد من قوة الذكاء الاصطناعي لتحقيق كفاءة أكبر، وعدالة أسرع، ومصداقية أعلى في القضاء السعودي.

تساؤلات الدراسة

انطلاقًا من أهمية موضوع استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، وما يثيره من جدل بين مؤيد يرى فيه أداة لتحقيق الكفاءة والعدالة السريعة، ومعارض يخشى من مخاطر قانونية وأخلاقية تمس جوهر العدالة، تتبلور مجموعة من التساؤلات العلمية التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنها. تُعد هذه التساؤلات جوهر الإطار البحثي، فهي التي تحدد اتجاه الدراسة، وتوجّه عملية التحليل والمناقشة للوصول إلى استنتاجات عملية وعلمية تخدم تطوير النظام القضائي السعودي في ظل التحول الرقمي.

ويمكن عرض هذه التساؤلات في محورين رئيسيين: محور الكفاءة والفعالية، ومحور المخاطر والمسؤولية القانونية.

أولاً: التساؤل الرئيسي للدراسة

يدور التساؤل الرئيس حول القضية الجوهرية التالية:

كيف يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي بما يحقق الكفاءة في الأداء القضائي ويعزز جودة العدالة، مع الحد من المخاطر القانونية والأخلاقية التي قد تنشأ عن استخدام هذه التقنيات؟

هذا التساؤل يمثل الإطار العام الذي تنبثق منه مجموعة من التساؤلات الفرعية المتعمقة، التي تتناول الأبعاد النظرية والتطبيقية والتشريعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء.

ثانيًا: التساؤلات الفرعية

١. في الجانب المفاهيمي والتقني:

- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي في السياق القضائي؟ وما هي أبرز تطبيقاته العملية في الأنظمة العدلية الحديثة؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للقاضي وليس بديلاً عنه؟
- ما هي الفروق الجوهرية بين القرار القضائي البشري والقرار الناتج عن الخوارزميات الذكية؟
- كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تحليل القضايا، وتصنيف السوابق القضائية، وتقديم التوصيات القانونية بشكل دقيق ومتوازن؟
- ما المعايير الفنية والأمنية المطلوبة لضمان موثوقية أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال القضائي؟

٢. في الجانب القانوني والتنظيمي:

- هل يوجد في النظام السعودي إطار تشريعي واضح ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء؟
- كيف يمكن مواءمة استخدام الذكاء الاصطناعي مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ العدالة في النظام القضائي السعودي؟
- ما هي الجهة القانونية التي تتحمل المسؤولية عند حدوث خطأ أو تحيز في نتائج أنظمة الذكاء الاصطناعي؟
- ما حدود المسؤولية القانونية لكل من المطور، والمستخدم، والمؤسسة العدلية عند الاعتماد على الأنظمة الذكية في إصدار قرارات أو توصيات قضائية؟
- كيف يمكن تحقيق مبدأ الشفافية القضائية مع وجود خوارزميات قد يصعب تفسير منطقها الداخلي أو منهج اتخاذها للقرار؟

٣. في الجانب الأخلاقي والعدلي:

- ما الضمانات التي تضمن حماية حقوق الأفراد والمتقاضين عند إدخال الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي؟
- كيف يمكن منع الانحياز الخوارزمي الذي قد يؤدي إلى ظلم أو تمييز غير مقصود في القرارات القضائية؟
- هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يستوعب الاعتبارات الإنسانية والظروف الخاصة بكل قضية كما يفعل القاضي البشري؟
- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الأنظمة الذكية في القضايا الحساسة مثل القضايا الجنائية أو الأسرية؟
- ما هو الدور الأخلاقي للمشرع والقاضي في مراقبة ومراجعة نتائج الذكاء الاصطناعي قبل اعتمادها رسمياً في المحاكم؟

٤. في الجانب المؤسسي والإداري:

- ما مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية للمحاكم السعودية لتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟
- كيف يمكن إعداد وتأهيل الكوادر القضائية والإدارية لاستخدام هذه التقنيات بفاعلية وكفاءة؟
- ما دور وزارة العدل وهيئة سدايا في تنظيم العلاقة بين القضاء والذكاء الاصطناعي؟
- كيف يمكن تحقيق التكامل بين أنظمة العدالة التقليدية والأنظمة الذكية دون خلق تعقيدات إجرائية أو تضارب في الاختصاصات؟
- ما هي الآليات المناسبة لتقييم أداء الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي وضمان استمرارية التطوير والتحديث الآمن له؟

٥. في الجانب المقارن والتطبيقي:

- ما التجارب الدولية الرائدة في استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات القضائية؟
- كيف تعاملت الأنظمة القضائية في الدول المتقدمة مع المشكلات القانونية والأخلاقية المرتبطة بتلك التقنيات؟
- ما الدروس التي يمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة منها في تطبيق هذه التجارب بما يتناسب مع بيئتها الشرعية والقانونية الخاصة؟
- إلى أي مدى يمكن تكييف النماذج العالمية مع الخصوصية القانونية السعودية القائمة على الشريعة الإسلامية ومبدأ العدالة الفردية؟
- كيف يمكن بناء نموذج وطني للذكاء الاصطناعي القضائي يتسم بالعدالة، والشفافية، والقدرة على التطوير المستمر؟

ثالثاً: العلاقة بين التساؤلات وأهداف الدراسة

تسعى هذه التساؤلات في مجموعها إلى رسم إطار فكري وتشريعي متكامل يساعد على الإجابة العلمية عن قضية محورية:

هل يمكن تحقيق عدالة رقمية حقيقية في المملكة العربية السعودية باستخدام الذكاء الاصطناعي دون المساس بالمبادئ الأساسية للقضاء؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تمثل جوهر أهداف الدراسة، وتساعد على وضع رؤية مستقبلية متوازنة لدمج التقنية في العمل القضائي بما يضمن الكفاءة دون أن يختل ميزان العدالة. ومن خلال معالجة هذه التساؤلات، تسعى الدراسة إلى تقديم تصور شامل حول كيفية تطوير نظام قضائي ذكي يجمع بين العقل البشري وحكمة القانون ودقة الآلة في منظومة واحدة متكاملة تخدم العدالة في المملكة العربية السعودية

فروض الدراسة:

ان استخدام الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية السعودية يمكن أن يحدث نقلة نوعية في مستوى الأداء والشفافية، بشرط أن تتم مراعاة الضوابط القانونية والشرعية التي تضمن العدالة وتحمي حقوق الأفراد. غير أن هذا الاستخدام لا يخلو من مخاطر قانونية وأخلاقية قد تُعيق عملية دمج التقنية في القضاء ما لم تُوضع تشريعات تنظمها بدقة. وفي هذا السياق، جاءت فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول:

يفترض أن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يسهم في رفع كفاءة الأداء القضائي في المملكة العربية السعودية، من خلال تسريع البت في القضايا، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتحسين جودة القرارات القضائية المساعدة. هذا الفرض ينطلق من واقع التحول الرقمي الذي تشهده وزارة العدل السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠، وما حققته المبادرات التقنية من تحسينات ملموسة في إدارة البيانات، وجدولة الجلسات، وتوفير الخدمات العدلية إلكترونياً. ومع ذلك، يحتاج الباحث إلى التحقق من مدى انعكاس هذه التقنيات على جوهر العملية القضائية ذاتها، وليس فقط على الإجراءات التنظيمية.

الفرض الثاني:

يفترض أن الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي ما زال يواجه قيوداً تشريعية وأخلاقية تحد من اعتماده الكامل في إصدار القرارات القضائية. فالقضاء يقوم على الاجتهاد الإنساني المستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والقيم الاجتماعية الراسخة، بينما الذكاء الاصطناعي يعتمد على الخوارزميات والتعلم الآلي، مما يخلق فجوة بين "المنطق القانوني الإنساني" و"المنطق البرمجي الآلي". ومن هنا، يُتوقع أن وجود هذه الفجوة يفرض على المشرع السعودي ضرورة وضع ضوابط واضحة تنظم أدوار الذكاء الاصطناعي بحيث لا يتجاوز صلاحيات القاضي أو يؤثر على استقلال القضاء.

الفرض الثالث:

يفترض أن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يمكن أن يُقلل من التحيز البشري لكنه قد يخلق تحيزاً تقنياً جديداً يعتمد على طبيعة البيانات التي تُغذي النظام. ففي الوقت الذي يمكن للتقنية أن تساهم في توحيد المعايير وتحقيق الاتساق في الأحكام، قد يؤدي غياب الرقابة المستمرة على الخوارزميات إلى نتائج غير عادلة أو موجهة. ويفترض الباحث أن هذه المخاطر قابلة للحد منها من خلال وضع نظام رقابي وتشريعي صارم يشرف على تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديث بياناتها باستمرار.

الفرض الرابع:

يفترض أن تقبل القضاة والعاملين في القطاع العدلي لاستخدام الذكاء الاصطناعي يرتبط بدرجة الوعي والفهم القانوني لتقنياته. فكلما زاد وعي الكوادر العدلية بمفاهيم الذكاء الاصطناعي وإمكاناته ومحدوديته، ارتفعت فرص نجاح دمجها في المنظومة القضائية. بينما ضعف المعرفة التقنية قد يؤدي إلى مقاومة داخلية للتغيير، أو إلى الاعتماد غير المدروس على أدوات ذكية دون إدراك تام لمخاطرها القانونية. ويستند هذا الفرض إلى نظرية "قبول التقنية" التي تشرح العلاقة بين الوعي والفهم والثقة في الأنظمة الذكية.

الفرض الخامس:

يفترض أن المخاطر القانونية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي يمكن الحد منها عبر إطار تشريعي متكامل يتضمن آليات للمساءلة وتحديد المسؤولية القانونية في حال حدوث أخطاء تقنية أو إجرائية. فالقانون السعودي، المستمد من الشريعة الإسلامية، يؤكد على مبدأ العدالة والمساءلة، ومن ثم فإن تطوير تشريعات خاصة بتنظيم الذكاء الاصطناعي في القضاء سيعزز الثقة العامة في هذه التقنيات، ويضمن تحقيق المصلحة العامة دون المساس بحقوق المتقاضين.

الفرض السادس:

يفترض أن التحول نحو القضاء الذكي في المملكة يمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠ في بناء حكومة رقمية متكاملة، وأن نجاح هذه الخطوة يعتمد على تحقيق التوازن بين التطور التقني والالتزام بالقيم الشرعية والقانونية. فكلما تزايد التناغم بين التقنية والتشريع، ارتفع مستوى الكفاءة العدلية وتحسنت جودة الخدمات القضائية. أما غياب التنسيق بين الجوانب التقنية والقانونية، فقد يؤدي إلى تعقيدات قانونية ومخاطر في حماية البيانات وحقوق الأفراد.

إن هذه الفروض تمثل الأساس الذي ستقوم عليه الدراسة الميدانية والتحليلية، إذ سيتم اختبارها من خلال تحليل الوثائق الرسمية، والمقابلات مع المختصين القانونيين، ودراسة تجارب الدول الأخرى التي دمجت الذكاء الاصطناعي في أنظمتها القضائية. ومن خلال ذلك، يسعى الباحث إلى إثبات أو نفي هذه الفروض وفق نتائج واقعية قابلة للقياس والتحليل العلمي، وصولاً إلى اقتراح نموذج قانوني متكامل لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي يضمن الكفاءة والعدالة في آن واحد.

الدراسات السابقة:

دراسات عربية مختارة (٨ دراسات)

١. الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي - دراسة تحليلية مقارنة —مجلة (JELC) (مصر). ٢٠٢٤.
ملخص: دراسة تحليلية حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاكم، الآثار التشغيلية والقانونية، ومقارنات مع تجارب دولية
٢. الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء (دراسة مقارنة) — أحمد العجماني، محمد سيد. ٢٠٢٤.
ملخص: مراجعة تطبيقات عملية وخوارزميات مستخدمة، ومناقشة الانحياز وإشكالات الشفافية في نماذج اتخاذ القرار
٣. مستقبل العدل في ظل وجود الذكاء الاصطناعي — دراسة مقارنة — عبد الفتاح (مجلة أكاديمية مصرية). ٢٠٢٥.
ملخص: يناقش السياسات الوطنية (مصر كمثال) وتجارب التحول الرقمي والحدود الأخلاقية والقانونية. مفيد للمقارنات الإقليمية
٤. أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على منظومة التقاضي في محاكم سلطنة عمان — دراسة منشورة. 2024. (MJLE)
ملخص: دراسة حالة سلطنة عُمان تركز على التوافق التشريعي، وحماية البيانات والضمانات القانونية. مفيد لفهم نماذج تطبيقية خليجية
٥. استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية — تقرير/مقال مركز دراسات قانونية/مواقع متخصصة (نشرات تحليلية ٢٠٢٤-٢٠٢٥).
ملخص: مراجعة أولية لوضعية المحاكم السعودية، المبادرات الرقمية القائمة (ناجز وغيرها) والتوصيات التنظيمية. مناسب كمرجع محلي وخريطة طريق تشريعية
٦. الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء — دراسة مقارنة (نسخة أخرى/مقالة نشر إلكتروني) (2024-2025 — منشورات عربية متعددة على والمنصات الأكاديمية).
ملخص: تجميع لنتائج دراسات إقليمية، مع تأكيد على أهمية الإطار الشرعي والقانوني عند تبني التقنية
٧. دراسات ونشرات من مراكز بحثية عربية حول حوكمة البيانات والذكاء القضائي — تقارير ٢٠٢٤-٢٠٢٥.
ملخص: ملفات إرشادية حول حماية البيانات، الشفافية، ومشروعات الحوكمة المرتبطة بالقطاع العدلي. مفيدة لجزء التوصيات
٨. مقالات تحليلية وقانونية عربية حول المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي — تجميع دراسات مقارنة. ٢٠٢٣-٢٠٢٥.
ملخص: تغطي جوانب المسؤولية الجنائية والمدنية عن الأخطاء الناتجة عن الأنظمة الذكية — نقطة مهمة في بحثك عن المساءلة. [قانونية](#)

دراسات أجنبية مهمة (٧ دراسات)

٩. — **A brief review on algorithmic fairness** مراجعة منهجية حول مفاهيم العدالة الخوارزمية وآليات بنائها. 2022

ملخص: يشرح تعريفات متعددة للـ fairness وكيفية قياسها وتصميم خوارزميات أقل تحيزًا — أساسي لفصل "الانحياز الخوارزمي".

١٠. — **Artificial intelligence and justice: a systematic literature review**

— review مراجعة منهجية. (Science Direct / 2025 preprints)

ملخص: مراجعة شاملة للتطبيقات القضائية، الفوائد والقيود، واستنتاجات حول المتطلبات المؤسسية لتنفيذ آمن. مفيد للجزء النظري.

١١. — **A review of the usage of artificial intelligence to improve the**

— **judiciary productivity and efficiency** مراجعة. 2025.

ملخص: يركز على نتائج تطبيقات AI لتحسين الإنتاجية في المحاكم وأدوات القياس المستخدمة. جيد لفصل الكفاءة.

١٢. — **Algorithmic Fairness in the Roberts Court Era** مقال تحليلي

عن التأثيرات القانونية للخوارزميات على العدالة والتمييز. 2023. (PMC)

ملخص: يربط بين القضايا الدستورية والتمييز الخوارزمي ويستعرض كيفية تعامل القضاء الأميركي مع المسائل. مفيد لفهم قضايا الحقوق الأساسية والمسؤولية

١٣. — **Artificial Intelligence and Law — literature review** مقالات

استعراضية حول تطور AI والقانون وإطار التنظيم على البيانات، الشفافية، ومسؤولية المخرجات

١٤. — **تقارير/توجيهات قضائية حديثة: إرشادات القضاة لاستخدام AI (England & Wales)**

ملخص: ملخص على نهج حذر؛ القضاة مسموح لهم باستخدام الذكاء لتلخيص/صياغة لكن على مسؤوليتهم الكاملة — نموذج تنظيمي مفيد للمقارنة

١٥. — **سياسات محاكمية وإرشادات استخدام AI مثال Kerala High Court :**

— **policy** دليل عملي ومحافظ يمنع استخدام AI للقرار القضائي المباشر. ٢٠٢٥.

ملخص: مثال آخر لسياسة محافظة تعطي لمحة عن كيفية ضبط استخدام الأدوات الذكية عمليًا داخل الجهات القضائية. مفيد لفصل التوصيات المؤسسية

المنطلقات النظرية للدراسة:

المنطلقات النظرية للدراسة

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تمثل الإطار الفكري الذي يُستند إليه في تفسير ظاهرة استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي، وتحليل أثره في رفع كفاءة الأداء وتحقيق العدالة، مع ما يترتب على ذلك من تحديات ومخاطر قانونية. هذه المنطلقات تجمع بين نظريات الإدارة العامة، ونظريات التقنية القانونية، والمفاهيم الفقهية المرتبطة بالعدالة والضبط التشريعي.

أولاً: المنطلق الإداري والتقني

يرتكز أحد أهم الأسس النظرية لهذه الدراسة على **نظرية الكفاءة الإدارية (Administrative Efficiency Theory)** التي تؤكد أن التطور المؤسسي لا يتحقق إلا من خلال استغلال الموارد التقنية بما يعزز من سرعة الأداء ودقته.

ويُعد الذكاء الاصطناعي امتداداً عملياً لهذه النظرية، إذ يُستخدم في تحسين جودة الخدمات الحكومية والعدلية عبر الأتمتة والتحليل الذكي للبيانات القضائية، بما يقلل من الأخطاء البشرية ويرفع من مستوى الدقة في إصدار الأحكام المساعدة وتنظيم الملفات القضائية.

ويُفترض أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي يأتي في إطار جهود التحول الرقمي لرؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تسعى لبناء حكومة رقمية متكاملة. ومن هذا المنطلق، فإن تبني الذكاء الاصطناعي في القضاء ليس مجرد استخدام لأدوات تقنية، بل هو تحول إداري واستراتيجي يهدف إلى تحقيق **كفاءة وعدالة متوازنتين**، بحيث يتم تسريع الفصل في القضايا دون الإخلال بحقوق المتقاضين أو بالأسس الشرعية للأحكام القضائية.

ثانياً: المنطلق القانوني والحقوق

تستند الدراسة إلى **نظرية المشروعية القانونية (Legal Legitimacy Theory)** التي تقرّ بوجوب خضوع جميع التصرفات الإدارية والتنظيمية لأحكام القانون. وعليه، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي في القضاء يجب أن يتم في إطار قانوني واضح يحدد نطاق مسؤوليات القاضي، وحدود استخدام النظام الذكي، وآليات المساءلة في حال وقوع خطأ تقني أو خلل في المخرجات.

كما تستند الدراسة إلى مفهوم **سيادة القانون (Rule of Law)**، الذي يُعدّ من المبادئ الجوهرية لأي نظام قضائي عادل. ويُطرح هنا تساؤل جوهري: هل يمكن للآلة أن تطبق القانون بالمعنى نفسه الذي يطبقه الإنسان؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذا السؤال من منظور فقهي وقانوني، إذ أن القاضي البشري يعتمد على الاجتهاد والعدالة التقديرية، بينما تعتمد الأنظمة الذكية على تحليل البيانات وأنماط الأحكام السابقة. ومن ثم، تظهر الحاجة لإطار تشريعي يضمن ألا يتجاوز الذكاء الاصطناعي حدوده كمساعد للقاضي، لا بديلاً عنه.

ثالثاً: المنطلق الأخلاقي والعدلي

يقوم أحد أهم أسس الدراسة على **نظرية العدالة الإجرائية (Procedural Justice Theory)** التي تركز على أهمية نزاهة الإجراءات القضائية كجزء من تحقيق العدالة نفسها. فاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يجب أن يخضع لمعايير الشفافية والمساءلة والحياد الخوارزمي.

ويستند هذا المنطلق إلى أن العدالة لا تتحقق فقط من خلال النتيجة النهائية للحكم، بل من خلال الطريقة التي تم التوصل بها إلى هذا الحكم.

ومن هنا، يتضح أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يُبرمج بطريقة تضمن خلوه من الانحيازات، سواء كانت مبنية على بيانات غير متوازنة أو على تحيزات ضمنية في الخوارزميات ذاتها. ويرتبط هذا المنطلق الأخلاقي أيضاً بمفهوم المسؤولية القانونية عن الأخطاء التقنية، إذ تنثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء تساؤلات حول من يتحمل المسؤولية في حال صدور قرار أو توصية قضائية خاطئة نتيجة خلل في النظام. هل تُحمّل الجهة المطوّرة للنظام المسؤولية، أم القاضي الذي استخدم الأداة، أم وزارة العدل بصفتها المشغل الرسمي للنظام؟ هذه الأسئلة تمثل أحد محاور الدراسة الأساسية، إذ تسعى لتحديد المسؤولية وفقاً للمبادئ القانونية السعودية وللتوجهات العالمية الحديثة في هذا المجال.

رابعاً: المنطلق الاجتماعي والتنموي

تستند الدراسة أيضاً إلى نظرية الحداثة المؤسسية (Institutional Modernization Theory)، التي تفترض أن التحول التقني داخل المؤسسات العدلية لا يهدف فقط إلى تسريع الأداء، بل إلى إعادة بناء الثقة بين المواطن والنظام القضائي. فاستخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في زيادة الشفافية وتقليل الفساد الإداري، بما يعزز ثقة الأفراد في العدالة، وهو ما يتسق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ في تحقيق مجتمع عادل وآمن تقنياً. لكن هذا التحول لا يخلو من مخاطر اجتماعية وتشريعية، منها ضعف الوعي التقني لدى بعض العاملين في القطاع العدلي، أو مقاومة التغيير من قبل القضاة الذين يفضلون الأساليب التقليدية. ولذلك، تفترض الدراسة أن نجاح تطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي يتطلب برامج تدريبية وتوعوية شاملة ترفع كفاءة القضاة والإداريين على فهم الأنظمة الذكية والتعامل معها بشكل مسؤول ومهني.

خامساً: المنطلق الشرعي

بما أن النظام القضائي في المملكة العربية السعودية يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية، فإن أي تطبيق للذكاء الاصطناعي يجب أن ينسجم مع مقاصد الشريعة ومبادئ العدالة الشرعية. فالمنطلق الشرعي لا يسمح بإحلال الآلة محل الاجتهاد البشري، لكنه يقبل بالاستعانة بها كوسيلة للمعرفة والتحليل والمساعدة على استنباط الأحكام. ومن هذا المنطلق، تركز الدراسة على ضرورة أن تكون جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي خاضعة للرقابة القضائية البشرية، وأن تلتزم بالقواعد الفقهية التي تضمن العدالة وعدم الظلم.

خلاصة المنطلقات النظرية

تقوم الدراسة على تفاعل متكامل بين هذه المنطلقات الخمسة: الإداري، القانوني، الأخلاقي، الاجتماعي، والشرعي. وكل منطلق منها يمثل زاوية مختلفة لفهم العلاقة بين التقنية والعدالة في النظام القضائي السعودي. فالذكاء الاصطناعي قد يكون أداة للكفاءة، لكنه لن يكون ذا قيمة ما لم يُستخدم في إطار من العدالة الشرعية والشفافية القانونية. وبناءً على ذلك، تستند الدراسة إلى فرضية رئيسية مفادها أن تحقيق التكامل بين الكفاءة التقنية والمشروعية القانونية هو الأساس في نجاح الذكاء الاصطناعي داخل القضاء السعودي.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية متكاملة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، مع الاستعانة بأساليب البحث القانوني والنوعي. يهدف هذا الدمج المنهجي إلى تحقيق فهم شامل ودقيق لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي السعودي، وتحليل مدى كفاءته ومخاطره القانونية، مع مقارنته بالتجارب الدولية في هذا المجال.

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي

يقوم المنهج الوصفي التحليلي على دراسة الواقع الحالي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء بالمملكة العربية السعودية، من خلال وصف الممارسات القائمة، وتحليل الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكمها. كما يتضمن هذا المنهج تحليل النصوص النظامية ذات العلاقة مثل نظام القضاء السعودي، ونظام الإثبات، ونظام الإجراءات الجزائية، والأنظمة الداعمة للتحويل الرقمي في وزارة العدل. ويهدف التحليل إلى تحديد مدى التوافق بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومتطلبات العدالة القانونية، من حيث الدقة، الحياد، والشفافية.

ثانياً: المنهج المقارن

يستخدم المنهج المقارن لربط التجربة السعودية بالتجارب الدولية البارزة مثل التجربتين الأمريكية والفرنسية، إضافة إلى بعض التجارب العربية كالإماراتية والمغربية. يساعد هذا المنهج في رصد أوجه التشابه والاختلاف في الأطر القانونية والتنظيمية بين المملكة وتلك الدول، وتحديد مدى إمكانية الاستفادة من النماذج الناجحة مع مراعاة الخصوصية التشريعية والقضائية السعودية. كما يساهم في استنباط الدروس المستفادة لتطوير التشريعات المحلية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في القضاء.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة على مصادر أولية تشمل النصوص النظامية واللوائح التنفيذية الصادرة عن وزارة العدل والهيئات القضائية السعودية، إضافة إلى المصادر الثانوية مثل الدراسات الأكاديمية، والأبحاث المنشورة في المجالات القانونية، والتقارير الدولية الصادرة عن المنظمات المهتمة بالعدالة الرقمية والذكاء الاصطناعي. كما يمكن الاستعانة بالمقابلات شبه المنظمة مع خبراء قانونيين وقضاة وباحثين مختصين لتكوين صورة أكثر وضوحاً حول الممارسات الواقعية.

رابعاً: مجتمع الدراسة وعينتها

تستهدف الدراسة القضاة، والمستشارين القانونيين، وأعضاء النيابة العامة، والمتخصصين في التقنية القانونية (Legal Tech) داخل المملكة العربية السعودية، وذلك لقياس آرائهم حول الكفاءة والمخاطر القانونية المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء. وقد تم تحديد عينة الدراسة بطريقة قصدية تشمل الفاعلين ذوي الخبرة والمعرفة بموضوع البحث.

خامساً: أساليب تحليل البيانات

سيتم تحليل البيانات المستخلصة من الوثائق والمقابلات وفق منهج التحليل الموضوعي والمحتوى القانوني، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تعكس العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي ومتطلبات العدالة القانونية.

كما سيتم الاعتماد على التحليل المقارن لعرض الفروقات النظامية والإجرائية بين التجارب المختلفة.

سادساً: حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على الجانب القانوني والتشريعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، دون التعمق في الجوانب التقنية البحتة أو البرمجية. أما من حيث الإطار الزمني، فتركز على الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٥، وهي فترة شهدت توسعاً ملحوظاً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية.

المنطلقات النظرية للدراسة (الإطار النظري)

أولاً: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز الابتكارات التقنية التي غيرت شكل الإدارة والعدالة على حد سواء. وقد تعددت تعريفاته وفقاً لاختلاف التوجهات الأكاديمية؛ إلا أنه يمكن تعريفه بوجه عام بأنه "قدرة الأنظمة الحاسوبية على أداء مهام تتطلب عادة ذكاءً بشرياً، مثل التعلم، التحليل، الاستدلال، واتخاذ القرار". ويشمل الذكاء الاصطناعي فروعاً عدة مثل تعلم الآلة، ومعالجة اللغة الطبيعية، والتعلم العميق، وتحليل البيانات التنبؤية. أما في المجال القانوني، فيرتبط الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تحليل السوابق القضائية، وتصنيف القضايا، وتقدير احتمالات الحكم، وإدارة إجراءات التقاضي إلكترونياً.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي

يمثل استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء نقلة نوعية في مفهوم العدالة المعاصرة، حيث تسعى الدول إلى الاستفادة من هذه التقنيات في دعم القاضي وتيسير الإجراءات وتسريع الفصل في القضايا. وقد بدأت المملكة العربية السعودية في تبني أنظمة رقمية قضائية ضمن استراتيجية التحول الرقمي الشامل لرؤية ٢٠٣٠، شملت تطبيقات ذكية في وزارة العدل، مثل منصة "ناجز" ونظام "التوثيق الإلكتروني" و"القاضي الذكي" الموجه لخدمة تسريع الإجراءات القضائية. وتهدف هذه التطبيقات إلى رفع الكفاءة، وتقليل التكاليف، وضمان دقة أعلى في الإجراءات.

ثالثاً: الإطار القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي

يستند الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء بالمملكة إلى مجموعة من الأنظمة الحديثة، منها نظام القضاء، نظام المرافعات الشرعية، نظام الإثبات، ونظام حماية البيانات الشخصية، إلى جانب اللوائح الصادرة عن وزارة العدل والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). ويلاحظ أن المملكة تتعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساندة لا بديلاً عن القاضي البشري، تأكيداً على مبدأ العدالة الإنسانية، وتجنباً لأي إخلال بمسؤولية القاضي أو استقلالية القضاء.

ومع ذلك، تبقى هناك تحديات قانونية تتعلق بالمسؤولية النظامية في حال صدور خطأ من النظام الذكي، ومدى حجية المخرجات التقنية في الإثبات.

رابعاً: الكفاءة القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء

تُعد الكفاءة أحد أبرز أهداف إدماج الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية، فهي تتيح معالجة عدد أكبر من القضايا في وقت أقل، وتقليل الأخطاء الإجرائية، وتحسين مستوى العدالة الناجزة. كما تساهم التطبيقات الذكية في توحيد الاجتهادات، وتقديم المساعدة للقضاة في تحليل السوابق القضائية واستنباط الأحكام بناء على بيانات ضخمة. وفي المملكة العربية السعودية، تمثل هذه الكفاءة ركيزة أساسية لتحقيق التحول الرقمي في قطاع العدالة بما ينسجم مع رؤية ٢٠٣٠، التي تركز على الحوكمة الرقمية ورفع جودة الخدمات القضائية.

خامساً: المخاطر القانونية والأخلاقية

رغم المزايا التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في القضاء، إلا أن استخدامه يثير جملة من التحديات القانونية والأخلاقية. من أهمها مسألة المسؤولية القانونية في حال صدور قرارات خاطئة أو متحيزة من النظام الذكي، وحماية الخصوصية نظراً لاعتماد الأنظمة على تحليل كميات ضخمة من البيانات الشخصية، والحياد القضائي الذي قد يتأثر إذا تم تدريب النظام على بيانات غير متوازنة. كما يثار تساؤل حول مدى حجية المخرجات التقنية أمام المحاكم، وهل يمكن اعتبارها دليلاً قانونياً معتمداً أم مجرد أداة مساعدة. كل هذه التحديات تجعل الحاجة ملحة إلى وجود تشريعات دقيقة تنظم العلاقة بين التقنية والعدالة.

سادساً: الأسس النظرية للبحث

ترتكز الدراسة على عدد من النظريات العلمية المرتبطة بالعدالة والتقنية، أهمها:

١. نظرية العدالة الإجرائية التي تؤكد على ضرورة أن يشعر الأطراف بالإنصاف والشفافية في الإجراءات، حتى مع تدخل الذكاء الاصطناعي.
٢. نظرية الكفاءة المؤسسية التي تسعى لتعزيز الأداء الحكومي والقضائي باستخدام الأدوات التقنية الحديثة.
٣. نظرية المسؤولية القانونية للأنظمة الذكية، وهي من النظريات الحديثة التي تبحث في مدى إمكانية إسناد الخطأ إلى النظام أو إلى المبرمج أو الجهة المشغلة له.

سابعاً: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ورؤية المملكة ٢٠٣٠

تتسق هذه الدراسة مع أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تركز على التحول الرقمي في جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع العدالة. وتعتبر وزارة العدل السعودية من أبرز الجهات التي تبنت تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل منظم ومؤسسي بهدف تطوير بيئة التقاضي الرقمية. لذا، فإن البحث في هذا المجال يمثل مساهمة علمية مهمة لدعم متخذي القرار في صياغة سياسات قانونية تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الحديثة في القضاء.

أدوات الدراسة :

أولاً: تحليل الوثائق والأنظمة القانونية

يُعد تحليل الوثائق من الأدوات الرئيسة في البحوث القانونية، إذ تم من خلاله دراسة وتحليل مجموعة من الأنظمة واللوائح والقرارات الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة. ومن أبرز هذه الوثائق:

- نظام القضاء السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨).
 - نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية.
 - نظام الإثبات الجديد لعام ٢٠٢١ الذي تضمن أحكاماً ترتبط بالتقاضي الإلكتروني.
 - نظام حماية البيانات الشخصية الصادر عام ٢٠٢٣.
 - الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للذكاء الاصطناعي التي أطلقتها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا).
- وقد تم تحليل هذه الوثائق لمعرفة مدى جاهزية الإطار القانوني في المملكة لاستيعاب الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية، ورصد الفجوات القانونية المحتملة.

ثانياً: الاستبيان (Questionnaire)

- أستخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من عينة تمثل القضاة، وأعضاء النيابة العامة، والمستشارين القانونيين، والخبراء في التقنية القانونية. (Legal Tech) وتم تصميم الاستبيان بحيث يقيس ثلاثة محاور رئيسية:
١. مدى الكفاءة التي يحققها الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية من حيث السرعة والدقة وجودة الأحكام.
 ٢. المخاطر القانونية والأخلاقية المرتبطة بتوظيف هذه التقنيات داخل النظام القضائي.
 ٣. مدى القبول والتقبل المهني لدى القضاة والعاملين في القطاع القضائي لتطبيق الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة في إصدار الأحكام.
- وقد اشتمل الاستبيان على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، بهدف الحصول على بيانات كمية وكيفية تساعد في تحليل اتجاهات وآراء أفراد العينة بدقة.

ثالثاً: المقابلات شبه المنظمة (Semi-Structured Interviews)

نظراً للطبيعة التخصصية للموضوع، تم إجراء مقابلات شبه منظمة مع مجموعة من الخبراء في مجالات القانون والتقنية القضائية داخل المملكة. وشملت المقابلات قضاة وأكاديميين وخبراء في وزارة العدل والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). وتهدف هذه المقابلات إلى:

- استجلاء المواقف الفعلية من إدخال الذكاء الاصطناعي في القضاء.
- تحديد التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه تطبيقه.
- جمع مقترحات عملية لتطوير الإطار التشريعي بما يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات.

تم تسجيل المقابلات وتفرغها نصيًا ثم تحليلها باستخدام أسلوب **التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)** لاستخلاص الاتجاهات والأفكار الرئيسة.

رابعاً: الملاحظة غير التشاركية (Non-Participant Observation)

اعتمد الباحث على أسلوب الملاحظة غير التشاركية من خلال متابعة أداء بعض المنصات الإلكترونية التابعة لوزارة العدل مثل منصة ناجز وخدمة التوثيق الإلكتروني والمحكمة الرقمية. وقد ساعدت هذه الملاحظة في فهم كيفية تطبيق الذكاء الاصطناعي فعلياً في الخدمات القضائية، ومدى تأثيره على سرعة وكفاءة الإجراءات، دون التدخل في سير العمل أو التأثير في النتائج.

خامساً: المراجع والدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على تحليل مجموعة كبيرة من الدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت موضوع الذكاء الاصطناعي في القضاء أو في المجالات القانونية الأخرى، بهدف:

- تحديد موقع البحث الحالي ضمن الأدبيات الأكاديمية.
- توضيح أوجه القصور في الدراسات السابقة التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها.
- دعم التحليل النظري بنتائج وأدلة علمية موثوقة.

بهذه الأدوات، تسعى الدراسة إلى بناء تصور شامل وموثوق عن مدى كفاءة الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة القضائية في المملكة العربية السعودية، مع تقييم المخاطر القانونية والأخلاقية المصاحبة له بطريقة علمية متوازنة.

حدود الدراسة :

في هذه الدراسة التي تتناول موضوع استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي، تم تحديد مجموعة من الحدود الزمانية والمكانية والبشرية والموضوعية، بما يضمن وضوح الرؤية ودقة النتائج.

أولاً: الحدود الموضوعية

تتركز الدراسة على البعد القانوني والمؤسسي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء داخل المملكة العربية السعودية، مع التركيز على محورين أساسيين:

١. **الكفاءة القضائية** التي يحققها الذكاء الاصطناعي من حيث تسريع الإجراءات، تحسين جودة الأحكام، ودعم القاضي بالمعلومات الدقيقة.
 ٢. **المخاطر القانونية** الناتجة عن استخدام الأنظمة الذكية، خاصة ما يتعلق بالمسؤولية القانونية، وحماية البيانات، والعدالة الإجرائية، والحياد القضائي.
- ولا تتناول الدراسة الجوانب التقنية أو البرمجية البحتة للذكاء الاصطناعي إلا بالقدر الذي يخدم التحليل القانوني. كما لا تنطرق إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات غير القضائية مثل الأمن أو الاقتصاد أو الصحة.

ثانياً: الحدود المكانية

تتخصر الدراسة في **المملكة العربية السعودية**، باعتبارها نموذجاً مهماً لتطبيق التحول الرقمي في قطاع العدالة ضمن إطار رؤية ٢٠٣٠. وقد تم اختيارها لأنها تشهد تحولات متسارعة في تطوير البنية الرقمية لأنظمة القضاء، مثل منصة ناجز، ونظام التوثيق الإلكتروني، والربط الآلي بين المحاكم والجهات الحكومية. وتركز الدراسة على الأنظمة القضائية السعودية وعلى ما يرتبط بها من أطر تنظيمية وتشريعية تتعلق بالذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات.

ثالثاً: الحدود الزمانية

يغطي الإطار الزمني للدراسة الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٥، وهي المدة التي شهدت انطلاقة قوية لمشروعات التحول الرقمي في القضاء السعودي، بالتوازي مع إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ واستحداث الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) عام ٢٠١٩. ويمثل هذا الإطار الزمني مرحلة نضوج التجربة السعودية في إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن الخدمات العدلية، مما يتيح دراسة دقيقة للتطورات التشريعية والمؤسسية خلال هذه الفترة.

رابعاً: الحدود البشرية

تتمثل الحدود البشرية للدراسة في الفئات التي تمثل مجتمع البحث، وتشمل:

- **القضاة وأعضاء النيابة العامة** العاملين في المحاكم السعودية المختلفة.
- **المستشارين القانونيين والمحامين** الذين يتعاملون مباشرة مع الأنظمة القضائية الرقمية.
- **الخبراء في التقنية القانونية (Legal Tech)** العاملين ضمن الجهات الحكومية وشركات التقنية القانونية.

وقد تم اختيار هذه الفئات لأنها تمثل الجهات الأكثر تفاعلاً مع الذكاء الاصطناعي في القضاء، والأقدر على تقييم كفاءته ومخاطره القانونية على أرض الواقع.

خامساً: الحدود المنهجية

من الناحية المنهجية، تقتصر الدراسة على تطبيق **المنهج الوصفي التحليلي** المدعوم بالمنهج المقارن، بهدف دراسة الواقع القانوني المحلي وتحليله، ثم مقارنته ببعض التجارب الدولية المماثلة. ولا تسعى الدراسة إلى بناء نموذج تقني أو خوارزمي للذكاء الاصطناعي، بل تركز على تحليل الأطر القانونية والتنظيمية والانعكاسات العملية لاستخدام هذه التقنيات في القضاء.

المراجع:

مراجع عربية

١. الجلعود، أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان. أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء . الرياض: الجمعية العلمية القضائية السعودية، ٢٠٢٤ .
٢. عبد الله أحمد بجاد، عبد القادر. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحكم القضائي: دراسة قانونية . السعودية الإلكترونية: المجلة الدولية للدراسات والبحوث، ٢٠٢٣ .
٣. حسانين، محمد إبراهيم إبراهيم. الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه: دراسة تحليلية تأسيسية . القاهرة: المجلة القانونية، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٢٣ .
٤. علي الدين، رشا. الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي: تجارب عالمية . المنصورة: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ٠، ٢٠٢٤ .
٥. عادل سعيد عبد الغفار، فاطمة . الذكاء الاصطناعي في منظومة القضاء بين مبادئ القضاء المدني وآفاق التطور التكنولوجي: دراسة مقارنة . القاهرة: مجلة الحقوق/جامعة عين شمس، ٢٠٢٤ .
٦. السيد، فارس. نحو مفهوم جديد للذكاء الاصطناعي ومحاولة تنظيمه القانوني. ٢٠٢٤. (مقال علمي؛ مجلة مصرية).
٧. حسانين، محمد إبراهيم. الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه: دراسة تحليلية. ٢٠٢٣. القاهرة: المجلة القانونية / مجلة JLaw

٨. وزارة العدل السعودية (مركز الدراسات القانونية أو إدارة المبادرات الرقمية). استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم — تقرير/ورقة عمل. ٢٠٢٣. الرياض: وزارة العدل.
٩. مركز السجل العدلي أو المركز السعودي للدراسات (CLSR). تقنية الذكاء الاصطناعي في المحاكم — تقرير تحليلي. ٢٠٢٣. الرياض: CLSR / وزارة العدل.
١٠. الجلعود، أروى بنت عبد الرحمن. أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء (بحث/فصل في كتاب جماعي أو تقرير). ٢٠٢٤.
١١. علي، نعيمة. الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء (دراسة مقارنة). ٢٠٢٥. مجلة/دورية جامعة الشارقة القانونية.
١٢. محمود، محمد علي. مدى استيعاب نصوص القانون المدني لوقائع الذكاء الاصطناعي. ٢٠٢٣. القاهرة: مجلة الموقف القانوني/دورية أكاديمية.
١٣. مجموعة مؤلفين. الذكاء الاصطناعي بين التكنولوجيا وبين القانون. ٢٠٢٣. القاهرة: دار كتبنا للنشر.
١٤. عبد الغفار، عادل سعيد (مقالات وحلقات بحثية). الذكاء الاصطناعي في منظومة القضاء بين مبادئ القضاء وآفاق التطور التكنولوجي: دراسة مقارنة. ٢٠٢٤. مجلة الحقوق/جامعة عين شمس.
١٥. جابر غنيمي. الذكاء الاصطناعي والقانون. ٢٠٢٤.
١٦. مجموعة تقارير ومقالات من مراكز بحثية عربية حول حوكمة البيانات والذكاء الاصطناعي (تقارير إقليمية). ٢٠٢٢-٢٠٢٥. (مثال: تقارير مراكز دراسات خليجية ومصرية).
١٧. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). استراتيجية البيانات والذكاء الاصطناعي — وثائق وسياسات ذات صلة بتطبيقات العدالة الرقمية. ٢٠١٩-٢٠٢٢. الرياض: سدايا.
١٨. مقالات تحليلية عربية على بوابات قانونية ومهنية: مثل نصوص بعنوان «القانون والذكاء الاصطناعي» و«استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية» منشورة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ على مواقع متخصصة.
١٩. أحمد، خالد حسن. الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية. ٢٠٢١.
٢٠. مقالات جامعة أو رسائل ماجستير عربية تتناول «الذكاء الاصطناعي والمسائل القانونية» و«الذكاء الاصطناعي في القضاء»: مجموعة مقالات ورسائل ماجستير ودكتوراه من جامعات مصرية وسعودية (٢٠١٩-٢٠٢٥).

المراجع الأجنبية

1. Schneider, J. *Algorithmic Inequity in Justice: Unpacking the Societal Impact of AI in Judicial Decision-Making*. International Journal of Advanced Artificial Intelligence Research, 2024 (or 2025). Munich, Germany.
aimjournals.com

2. Akbar, S. A., Mehdi, T., & Azam, S. *The Scope of Artificial Intelligence in Evidence Evaluation in Judicial Proceeding*. Advance Social Science Archive Journal, Vol. 4 No. 1, 2025. Gujrat, Pakistan. assajournal.com
3. Masoudi, R., & Yarahmadi, H. *The Role of Artificial Intelligence in the Judicial Process*. Legal Studies in Digital Age, Vol. 3 No. 4, 2024 (Published 2024-12-01). Tehran, Iran. jlsda.com
4. “Perceptions of Justice By Algorithms” (Authors: unknown in my capture) *Artificial Intelligence and Law*, Vol. 31, pages 269-292, 2022/2023. (Publisher: Springer) [SpringerLink](https://www.springerlink.com)
5. Xue, Z., Zheng, S., Wang, S., Hu, Y., Wang, S., Yao, Y., Li, H., Ai, Q., Liu, Y., Liu, Y., & Shen, W. *JustEva: A Toolkit to Evaluate LLM Fairness in Legal Knowledge Inference*. ArXiv (Preprint), 2025. (Online) [arXiv](https://arxiv.org)
6. Weerts, H., Xenidis, R., Tarissan, F., Palmer Olsen, H., & Pechenizkiy, M. *Algorithmic Unfairness through the Lens of EU Non-Discrimination Law: Or Why the Law is Not a Decision Tree*. ArXiv (Preprint), 2023. [arXiv](https://arxiv.org)
7. Ümütlü, A. Y. *Algoritmik Adalet: Uluslararası Hukukta Yapay Zeka Hakimliği* [Algorithmic Justice: Artificial Intelligence Judiciary in International Law]. Selçuk Law Review, Vol. 33 No. 1, 26 March 2025. Turkey. DergiPark+1
8. Madhavi, K. V. *Artificial Intelligence’s function in the judicial system*. International Journal of Law, Policy and Social Review, Vol. 6 Issue 3, 2024, 164-168. Hyderabad (India) lawjournals.net
9. “Adoption of artificial intelligence in the judiciary: a comparison of 28 advanced democracies.” *Discover Artificial Intelligence*, Vol. 5, article 169, 2025. (Springer) [SpringerLink](https://www.springerlink.com)